

11 أيلول/سبتمبر.. والقضية الفلسطينية

محمد سيد أحمد*

الزلازل الإرهابي الذي زلزل أميركا في 11 أيلول/سبتمبر 2001، هل نبدأ به، أم نبدأ بالزلازل السياسي الذي أعقب سقوط حائط برلين في سنة 1989؟ لقد رمز 11 أيلول/سبتمبر إلى ضربة قاسية تعرضت لها الولايات المتحدة الأميركية ونالت في الصميم من صورتها وهيبتها في العالم كدولة عظمى أوحد. ورمز سقوط حائط برلين، قبل ذلك بعقد من الزمان، إلى انهيار المعسكر الاشتراكي، وزوال الاتحاد السوفياتي. وقد أنهى الحادثان الصورة التي ألفناها في أعقاب الحرب العالمية الثانية لما اصطلح على تعريفه بـ "النظام العالمي الثنائي القطبية". وكل من الحادثين - زوال القطب الشيوعي، وتلقي القطب الرأسمالي ضربة مدوية - إنما يتصف بصفة الحدث ذي البعد "الكوني". أما القضية الفلسطينية التي يتطرق إليها الشق الآخر من عنوان هذه الأطروحة، فإنها تندرج تحت باب النزاعات "الإقليمية". غير أن القضية الفلسطينية هي لب أطول، وأعمق، وأبرز نزاع إقليمي في التاريخ المعاصر. إنها من هذه الزاوية تضاهي حادثين عالميين.

استمرار الثنائية في صورة غير مألوفة

قلت: نبدأ بسقوط حائط برلين، بدلاً من الهجمات الإرهابية ضد أميركا في 11 أيلول/سبتمبر 2001، لأن سقوط الحائط أوحى بوضع دولي كان موضع التباسات معقدة. ظاهرياً، كان انهيار المعسكر الاشتراكي وزوال الاتحاد السوفياتي مبرراً للقول إن العالم أصبح أحادي القطبية. إذ أصبحت الولايات المتحدة قوة عسكرية لا تضاهيها قوة فوق سطح الأرض، أو أي تحالف أو تآلف من قوى أخرى؛ أصبحت تحتل موقع الدولة الأقوى بلا منازع في ظل الشرعية الدولية الجديدة.

كانت الشرعية الدولية في ظل النظام الدولي الثنائي القطبية السابق تعترف بكتلتين أيديولوجيتين من الدول، هما من حيث الأيديولوجيا (الأيديولوجيا الشيوعية في وجه الأيديولوجيا الرأسمالية) على طرفي نقيض، وتدعو أيديولوجيا كل منهما إلى

(* كاتب مصري.)

القضاء على النظام السياسي/الاقتصادي للأخرى. مع ذلك، ونتيجة تطوير كل منهما أسلحة للدمار الشامل كفيلة بتدمير الأخرى عدة مرات (والبشر لا يموتون إلا مرة واحدة)، استقر بين الكتلتين نوع من التعادل، من "التعايش السلمي"، بصفته شراً أهون من عمليات تعرض الكتلتين معاً للإفناء المتبادل. وعلى هذا النحو استقرت "شرعية دولية واحدة"، على الرغم من أنها تضم قطبين لا يعترف كل منهما - أيديولوجياً، لا عملياً - بحق الآخر في الوجود.

أمّا الآن، فقد زال قطب من القطبين. ولا يعني هذا أن القوى السياسية في العالم اتجهت لتلتف بطريقة آلية حول القطب الآخر. بل تتراوح مواقف القوى حياله من مواقف شديدة التأييد إلى مواقف شديدة المعارضة. وقد بلغت معارضة البعض حد المعارضة المسلحة، التي تلجأ إلى العنف في محاربتة. هذه القوى يدمغها القطب الأميركي بـ"الإرهاب".

وهكذا، فما زلنا في صدد "قطبية ثنائية". بمعنى أن هناك مناصرين للنظام العالمي الجديد، وأن هناك معارضين مناوئين له. وإن جاز وصف بعض المناوئين بصفة "القطب"، لا بمجرد صفة المعارضة التلقائية، المتناثرة، المتباينة الاتجاهات، فلقد ثبت أن اللاجئين إلى العنف منظمون. ولدينا مثل ذلك منظمة "القاعدة". وتتعدد المنظمات، وقد تكون بينها اختلافات، وحتى ربما خلافات كثيرة، لكن لها أيضاً قواسم مشتركة، وخواصاً تجمعها بصفاتها منظمات إرهابية.

غير أن "القطبية الثنائية" الجديدة بعد 11 أيلول/سبتمبر تختلف عن القديمة قبل سقوط حائط برلين. فقد كان للقطبية الثنائية القديمة تناظر، ولقطبيها تماثل. كان كل قطب منهما كتلة دول، يجمعها حلف (حلف الأطلسي في وجه حلف وارسو). وكانت "الشرعية الدولية" تتسع للقطبين معاً، وتستظلهما على حد سواء، على الرغم مما بينهما من تناقض أيديولوجي صارم، وسعي كل منهما، في الأمد الطويل، لإزالة الآخر.

أمّا الآن، فلا تناظر، ولا تماثل بين القطب الذي ترئسه أميركا وبين قطب الإرهاب. ليس "الإرهاب" كتلة دول. نعم، قد تصبح دول معينة ملاذاً له، وقد تعتمد شبكات الإرهاب على دول لتمدها بالمال والسلاح، وقد يبتز الإرهاب دولاً بعينها، لكن المنظمات الإرهابية لا وطن لها تستقر به وترتبط بأرضه ارتباطاً عضوياً.

ثم إنها تعمل خارج الشرعية. وهكذا أصبح "النظام الدولي الجديد" بعد 11 أيلول/سبتمبر يكتنفه التباس يتعذر تجاهله. ذلك بأنه "أحادي القطبية" - وقطبه الأوحد هو الولايات المتحدة - لو قصرنا رؤيتنا على الأنشطة التي تجري ممارستها داخل إطار "الشرعية الدولية". وهو "ثنائي القطبية" لو اتسعت رؤيتنا لتشمل كل ما يجري من أنشطة، بما في ذلك تلك التي تمارس خارج نطاق "الشرعية". لم تعد "الشرعية" تستظل قطبي "القطبية الثنائية" الجديدة. وليس "النظام الدولي الجديد"

أحادي القطبية إلا إذا أغفلنا أبرز تحد يواجهه، وهو تحدي الإرهاب؛ وهو تحد لا يملك أحد نفيه.

العنصر الانتحاري

ما وقع يوم 11 أيلول/سبتمبر كان مفاجأة. هل من مبرر للقول إنه كان مفاجأة؟ هل أسفر عن واقع جديد لم تكن له جذور في الواقع السابق؟ الحقيقة أن للإرهاب تاريخاً، وتاريخاً في القضية الفلسطينية بالذات. الكل يتذكر حوادث خطف الطائرات التي احتلت مانشيتات الصحف طوال أعوام في الفترة التي أعقبت الهزيمة العربية سنة 1967. ومن لا يتذكر كارثة خطف الرياضيين الإسرائيليين في ميونيخ؟

غير أنه قد استقرت للإرهاب صور نمطية معينة؛ نوعيات معينة من السلوك والتصرف. والجديد في هجمة 11 أيلول/سبتمبر أنها خالفت كل الصور السابقة. كانت عملية لم يكن التعرض للقتل فيها مجرد احتمال ضمن احتمالات أخرى، وإنما كان موت مرتكبي العملية فيها مقطوعاً به ومحتملاً وهو أمر يعلمونه سلفاً؛ جزء لا يتجزأ من إنجاز العملية، ومن متطلبات نجاحها. وفعلاً، أصبحت التضحية بالذات صفة ميزت العمليات الاستشهادية (الانتحارية) التي راجت في الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وفي ذلك، اختلفت كثيراً عن الانتفاضة الأولى التي اندلعت عدة أعوام قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر، وكانت الحجارة، لا المفردات، السلاح الأبرز فيها.

إدخال عنصر الانتحار في العملية أكسبها أبعاداً لم تكن قائمة من قبل، ولم تكن في الحسبان. من هنا كانت المفاجأة. لقد فسح المجال لخيال، وأسفر عن إمكانات لم يكن من الممكن التوصل إليها من دون هذا العامل الجديد. في 11 أيلول/سبتمبر، خُطفت أربع طائرات، لا طائرة واحدة، واستخدمت الطائرات المخطوفة قنابل بشرية عملاقة لضرب ناطحات سحاب ليست هي أية مبان شاهقة، وإنما تحمل معنى رمزياً: برجاً مركز التجارة العالمي في نيويورك، ووزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في واشنطن. وربما أيضاً البيت الأبيض، مقر إقامة الرئيس الأميركي، لو كانت العملية بطائراتها الأربع قد كللت بالنجاح.

لأول مرة تلقت الولايات المتحدة ضربة موجعة في صميم أراضيها، واستهدف أبرز رموز سلطانها وهيبتها. كان أقرب شيء إلى هذه الضربة تعرضت له أميركا قبل هذا الحدث هو الهجوم الياباني على بيرل هاربور، وقد ترتب عليه إعلان أميركا الحرب على دول المحور، ومشاركتها مباشرة في الحرب العالمية الثانية. وقد حملت اليابان ثمناً باهظاً لمجازفتها وتوجيهها هذه الضربة إلى أميركا، إذ انتقمت بتفجير قنبلتين ذريتين فوق مدينتي هيروشيما وناغازاكي، راح ضحيتها مئآت الآلاف.

مع ذلك، فليس الأخطر في حادث 11 أيلول/سبتمبر أنه وقع، وإنما فتح الباب

لوقوع أحداث مماثلة مستقبلاً تنطوي على القدر نفسه من الخيال والمفاجأة؛ ذلك بأن ما جرى في 11 أيلول/سبتمبر أثبت أن مثل هذه المفاجآت قابل للتكرار. وهذا إنجاز لمصلحة الانتحاريين سيلاحق ضحاياهم على الدوام.

ولذلك لم يكن مصادفة أن يعلن بوش، في الوثيقة المهمة التي أصدرها البيت الأبيض في بداية تشرين الأول/أكتوبر الماضي، واشتهرت باسم "مذهب بوش"، أن ما حدث من ندية وتعادل بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي طوال أعوام الحرب الباردة لم يعد مقبولاً. فلا تملك أميركا أمام التحديات الجديدة إلا أن تكون متفوقة عسكرياً على كل تكتل أو تحالف قد يتشكل ضدها في أي وقت، وفي أي مكان.

وقد يبدو أن تحدي الإرهاب تحد صادر عن مجموعات متناثرة، بعضها بالغ التخلف كأفغانستان. غير أن استعدادها للتضحية بالنفس يكسبها قدرة قتالية لا تقل فعالية عن أكثر الأسلحة العصرية كفاءة. إن الثغرات في النظام الدولي القائم أصبحت كلها ممكنة الاستغلال. ومتى وجدت الإرادة تصبح قوة لا تقهر.

إمّا مع أميركا، وإمّا مع الإرهاب

في البداية، حرص بوش على تمييز بن لادن ومنظمة "القاعدة" من عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد رفض بوش قول شارون إن عرفات هو "بن لادن الشرق الأوسط". كان وقتذاك حريصاً على ألا يفسر عداؤه لابن لادن على أنه عداً للعرب والمسلمين عامة. بل راح إلى حد الحديث، أول مرة، عن وجوب الاعتراف بقيام دولة فلسطينية، ترضية للعرب، ولكسب الدول العربية إلى صفه في المواجهة مع بن لادن وأنصاره.

غير أن رؤية بوش تعرضت لتغيير ملموس في المرحلة اللاحقة، في الوقت الذي اعتبر أن جولة أفغانستان ضد الإرهاب حققت أهدافها (بغض النظر عن صحة هذه المقولة)، وأن الوقت حان للانتقال إلى الجولة التالية - ضد العراق.

إن الأطراف في الشرق الأوسط كلها تعلم أن العراق ليس المشكلة المركزية المثيرة لتوترات ونزاعات في المنطقة، وإنما المشكلة المركزية هي القضية الفلسطينية، التي تعثرت كل محاولات التوصل إلى تسوية لها، وخصوصاً بعد تولي شارون الحكم، وأن التصور القائل بأن المشكلة المركزية هي العراق تصور لا تحكمه المعطيات المنبثقة من واقع المنطقة، وإنما هو تصور مستورد من خارج المنطقة، ويلبي مخططات تخدم أغراضاً لا تمت إلى المنطقة بصلة. إنه انعكاس لتصور بوش "الكوني" القائل بأن الصراعات في العالم يجب ردها جميعها إلى الصراع بين "النظام العالمي الجديد" الذي تتزعمه الولايات المتحدة، وبين قوى "الإرهاب الدولي". وبما أن العراق هو البلد الأكثر

أهلية للإدانة بصفته - في منطق بوش - أبرز أركان "محور الشر"، فإنه - بهذه الصفة - مرشح قبل غيره لتلقي ضربة تنهي وضعه كبلد إرهابي.. "مارق".

هكذا أصبح الشرق الأوسط ميداناً لمواجهتين متزامنتين تختلف رؤى الأطراف المعنية في شأن من منهما لها الأولوية، وبالتالي أية مواجهة منهما يتعين توظيفها لمصلحة الأخرى؟ هل هي المواجهة التي قررتها إدارة بوش، ومبعثها رؤية أميركية كونية، أم هي المواجهة التي مبعثها الصراع الإقليمي، وفي قلبها القضية الفلسطينية؟ والجدير بالملاحظة أنه ليس بجديد، ولا بغريب، وجود أكثر من مواجهة تتبادل موقع الأولوية في الشرق الأوسط. غير أن الجديد هو التزامن بين مواجهتين بالذات، بلغتا في آن واحد ذروة السخونة. فكيف يكون التفاعل بينهما؟ ربما وراء هذه المفارقة أكثر من اعتبار:

- إحدى هاتين المواجهتين (العراق) تعود - في عصر "العولمة" - إلى اعتبارات "عالمية" مستحدثة، والأخرى (فلسطين) إلى اعتبارات إقليمية تقليدية.
 - إحداهما (القضية الفلسطينية) متهمة بممارسة "الإرهاب من أدنى"، المنبثق من أكثر قطاعات المجتمع بأساً وسخطاً، والأخرى (دولة العراق) متهمة بالتهديد بممارسة "الإرهاب من أعلى"، الناجم عن إخفائها أسلحة دمار شامل محظورة.
 - إحداهما (القضية الفلسطينية) قال عنها بوش - بادئ الأمر - إنها ليست قضية إرهاب، ثم عاد بعد ذلك ليتبنى وجهة نظر شارون القائلة بأنها فعلاً ذات صفة إرهابية، والأخرى (قضية العراق) تعذر إيجاد روابط تربطها بشبكة بن لادن. غير أن بوش عاد لينسبها إلى نوعية مختلفة من الإرهاب، إرهاب امتلاك أسلحة للدمار الشامل، والنهوض بدور مد شبكات الإرهاب بمثل هذه الأسلحة، بغض النظر عن وجود أدلة تعزز هذا الاتهام أم لا.
- في الحالتين، انتقل بوش من موقع عدم الاتهام بالإرهاب إلى موقع الاتهام.

بين قضية العراق وقضية فلسطين

ربما كان التأثير الأكبر لأحداث 11 أيلول/سبتمبر في الأوضاع في الشرق الأوسط هو جعل العامل الدولي (أي مطاردة واشنطن للإرهاب) يكتسب أولوية على العامل الإقليمي (أي السعي لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية)، وذلك بشكل لا تردد فيه. ومن هنا أهمية فكرة "محور الشر" التي ابتدعها بوش ويصرّ عليها. فخلافاً لما كان عليه الحال في ظل النظام الثنائي القطبية السابق، لم يعد هناك

مجال قط لـ "التعايش السلمي" بين "النظام الدولي الجديد" و"الإرهاب". وأصبحت قضية "مكافحة الإرهاب" همّ الولايات المتحدة - زعيمة "النظام الدولي الجديد" - الذي يسبق كل همّ آخر.

كانت النظرة السائدة إلى القضية الفلسطينية من قبل أنها قضية "تحرير". كانت، في نظر الأغلبية العظمى من دول العالم - الدول التي تجمعها الجمعية العامة للأمم المتحدة - قضية تنتسب إلى شيء "خير"، لا إلى شيء "شرير". إلا إن روابط الولايات المتحدة بإسرائيل كانت طاغية إلى درجة أنها ظلت على الدوام تحجب هذه الرؤية، وجعلت واشنطن غير قادرة على تبني هذا التصور. الآن، بعد زلزال 11 أيلول/سبتمبر، وتعرض أميركا لضربة من الإرهاب بالغة القسوة، انعكست الآية. وبعد فترة تردد، تغلبت لدى الإدارة الأميركية القناعة بأن قيادة عرفات هي قيادة يجب نسبها من دون تردد إلى معسكر "الشر" - معسكر الإرهاب.

غير أنه تتعذر محاربة كل مظاهر الإرهاب دفعة واحدة. ولا بد في كل لحظة من انتقاء هدف بالذات. ولمحاربة طرف إرهابي يحتل مقدم المسرح في لحظة معينة، يجب "تحييد" الأطراف الأخرى التي تدور حولها شكوك في أنها هي الأخرى تنتمي إلى "قطب الإرهاب". هكذا فعلت أميركا وقت تصديها لابن لادن والطالبان في أفغانستان، وهكذا يتعين عليها أن تفعل الآن. وقد قررت أن أفغانستان لم تعد التهديد الإرهابي الأكبر، وإنما أصبح الشرق الأوسط هو الموقع الذي يجب أن يصبح بؤرة النشاط المقبل.

غير أن ثمة سؤالاً لا سبيل لإغفاله: ماذا لو برز طرفان معاً يمثل كل منهما، في نظر واشنطن، خطراً إرهابياً محققاً؟ ماذا لو كان المتهم بالإرهاب هو، في آن واحد، القيادة الفلسطينية والقيادة العراقية؟

من الواضح مما جرى في أفغانستان، ومن النهج الذي يتبعه بوش حيال ملفات الشرق الأوسط عامة، أن الأولوية - في نظر إدارته - هي للقضية التي تحكمها محاربة الإرهاب دولياً، قبل القضايا الساخنة التي تطرحها الصراعات على الصعيد الإقليمي، حتى لو أجمعت الأطراف الإقليمية على أن أهم ما يواجهها هو صراعات إقليمية معينة، في مقدمها الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. لقد زار نائب الرئيس الأميركي، ديك تشيني، 12 عاصمة في الشرق الأوسط لإقناعها - عقب أحداث 11 أيلول/سبتمبر - بأن الأولوية يجب أن تكون للخطر الذي يمثله العراق قبل القضية الفلسطينية، إلا إنه لم ينجح في إقناع أحد، على الرغم من كل ما يملكه من مكانة ومن أدوات "إقناع".

والمنطق يقول إن من الصعب إغفال ما يشغل الناس وإعطاء الأولوية لقضية ليست هي أولويتهم. غير أن سلوك بوش يوحى بانتهاجه نهجاً مزدوجاً في هذا الصدد: نهجاً يقوم على الروادع (مع صدام حسين)، وعلى ما يريده "مغريات" (مع

الفلسطينيين): أي التهديد بضربة بالغة الحدة ضد العراق، والوعد بقيام دولة فلسطينية في مستقبل منظور مع الفلسطينيين. واشترط الرئيس الأميركي في الحالتين تغيير القيادة العليا، أي إطاحة صدام في العراق، وعرفات في فلسطين، واستحداث آلية تغيير في الحالتين فحواها استخدام ما تملكه واشنطن من أدوات ضغط وتحريك للأمور، بحيث تُشعر الفرق القيادية في الحالتين بأن السلطة الحقيقية انتقلت إلى مواقع أخرى، وأن التغيير الذي يبدأ وكأنما هو مقصور على استهداف أفراد، يكتسب بالتدريج صفة أنه يستهدف سياسات.. أي ينقل الواقع الفلسطيني من دائرة "اللاشرعية" إلى دائرة "الشرعية"، من محور قوامه "الشر" إلى محور قوامه "الخير"!

ولا بد من التمييز بوضوح بين النهج المتبع حيال القضية الفلسطينية، وبين المتبع حيال صدام حسين. النهج حيال صدام هو التهديد بتعريضه لحرب ضروس تبلغ من القسوة درجة خليقة بإقناع فريق من معاونيه المقربين بأن المخاطرة بتدبير انقلاب ضده شرأهون من استمرار وجوده على رأس السلطة. ومن هنا، بحسب هذا المخطط، أهمية تأكيد أن المراهنة هي على ضرورة خوض حرب بالغة القسوة، لا على بلوغ الحرب درجة من القسوة تقنع بعض معاوني صدام، أو حتى صدام شخصياً، بضرورة التنحي!

ليست المراهنة إذاً على بديل ديمقراطي من نظام الحكم القائم الآن في بغداد. وقد يبدو الحل الأمثل، من وجهة النظر الأميركية، هو الذي تجري بمقتضاه تنحية صدام، لكن مع بقاء الحكم في أيدي عسكريين يجنبون العراق خطر اندلاع حرب أهلية نتيجة تولى السلطة قوى منسوبة إلى "المجتمع المدني"، وهي قوى من الجائز تماماً - في أوضاع العراق - أن تكون عرضة لانفلاتات.

وطبعاً، ربما تكون المعادلة الصعبة بالذات هي كيفية ضبط العلاقة بين العراق وإسرائيل. فمن مصلحة صدام حسين أن يوجه ضربات بصواريخه إلى إسرائيل، ولو لمجرد استثارة ردة فعل إسرائيلية تشعل المنطقة برمتها. ومن المؤكد أن واشنطن سوف تحاول إقناع شارون بالإحجام عن الرد، كما أحجم شمير عن الرد على صواريخ صدام في أثناء الحرب الخاطفة التي تلت غزو العراق للكويت. لكن مخطط شارون ليس التهدة، وإنما زيادة المنطقة اشتعالاً على نحو يكرس لإسرائيل ما حققته لنفسها من توسع، فضلاً عما في وسعها تحقيقه مع زيادة الأوضاع تردياً. وقد هدد شارون، ولو لردع صدام، بأنه لن يتورع عن استخدام أي نوع من الأسلحة - ومعنى ذلك التهديد باستخدام أسلحة نووية - لو تعرضت إسرائيل لهجوم عراقي.

أمّا عن القضية الفلسطينية، فليس هناك خلاف بشأن ضرورة الإصلاح، وإجراء تغييرات جسيمة في بنية السلطة الفلسطينية. غير أن وراء هذا الشعار الذي لا أحد من الأطراف المعنية يختلف في شأنه، تتباين الرؤى والأهداف، وقد وصل تباينها إلى حد

التعارض. فبوش يريد الإصلاح أداة لإقصاء عرفات، وشارون يريد هدم السلطة الفلسطينية برمتها، والكثيرون من النشطاء الفلسطينيين، وأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، والكثير من فصائل المعارضة، يريدونه وسيلة لتجديد السلطة، وتخليصها من شوائب الفساد، وتهيئتها لتولي شؤون الدولة، وإدخال نهج أكثر ديمقراطية وشفافية في إدارة الأمور. ومرة أخرى تراهن واشنطن على أنه بيدها هي تقرير من الكوادر الفلسطينية موضع ثقتها، ومن يجب عزله، وأن الاستقطاب الناجم عن تدخل الإدارة الأميركية على هذا النحو كفيل بإزاحة العناصر المتهمه بالإرهاب وتنصيب جيل جديد أكثر تلبية لمواصفات واشنطن.

وقد يحرص بوش على أن ينجز الإصلاح داخل السلطة الفلسطينية بما يحفظ ماء الوجه، ويبدو كأنما لا يجحف بأحد، لو ضمن في المقابل تخلي الأنظمة العربية عن صدام حسين، وأبدت علناً استعدادها لتطبيق قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بمعالجة الأزمة. ويراهن بوش على قدرته على استصدار قرار من المجلس لا يعترض عليه أحد من أعضائه الدائمين، بل على صوغ للقرار يحرج الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن من استخدام حق الفيتو ضده، مع احتفاظ الولايات المتحدة بحق التدخل العسكري، ولو بشكل منفرد، لو أحجم صدام عن تلبية مطالب المفتشين الدوليين، بمقتضى صلاحيات تكون لواشنطن الكلمة الفصل في تحديدها.

إن الرهان هنا هو على أن الأنظمة العربية لا تؤيد صدام حسين، لكنها تجاهر فقط بتأييده كي لا تبدو أمام شعوبها مساندة لتدخل عسكري ضد دولة عربية/إسلامية. وإذا ما نشأت أوضاع تفضي إلى سقوط صدام حسين، ولا يكون السبب المباشر في سقوطه التدخل الأجنبي، فهنا تكون الأنظمة العربية في حل من التزامها حياله، ولا حرج في تخليها عنه.

غياب العرب كعنصر فاعل

من الواضح أن هذه المخططات الأميركية قائمة على غياب الواقع العربي كعنصر فاعل في المعادلة. وهذا أمر ليس متصوراً على الإطلاق أن يكون مقبولاً.

إن واشنطن تنطلق من أن "الصراع العربي - الإسرائيلي"، وبالذات بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، لم يعد تشخيصاً صحيحاً لواقع الصراع بين إسرائيل والأطراف العربية، وإنما أصبح التشخيص الصحيح، في ضوء التشرذم العربي الراهن، هو حصر المواجهة في إطار مواجهة فلسطينية - إسرائيلية، وتحول الأطراف العربية (غير الفلسطينيين) إلى وسطاء يريدون تجنب بلوغ المواجهات التي تحكمها محاربة الإرهاب حداً من العنف يهدد استقرار المنطقة العربية برمتها مستقبلاً.

وهكذا، مع تقلص البعد القومي تعاضم شأن البعد الديني. ولم يكن هذا الأخير

يحكمه تطلع إلى الوحدة العربية شأن البعد القومي. فلقد تعددت صور الحركات المتطرفة، الساخطة على الأوضاع القائمة، والتي تتخذ الإسلام مرجعاً لتحركاتها. كان هناك في البداية الثورة الإيرانية، ثم كان هناك الحرب الأهلية في الجزائر، وتولي "طالبان" الحكم في أفغانستان. وثمة شواهد تؤذن ب بروز حركات متطرفة مماثلة في أقطار شرق أوسطية أخرى، بعضها إلى الآن قلاع في وجه انطلاق مثل هذه الحركات، كالسعودية مثلاً، أو تركيا.

وينبغي لنا إدراك أن لا علاقة سببية مباشرة تربط بالضرورة بين تعاضم شأن هذه الحركات ومجريات أحداث الصراع العربي - الإسرائيلي. غير أن تعثر هذا الصراع، وتفاقم الصراعات العربية - العربية، إنما أوجدا مناخاً مؤاتياً لانتشار حركات مرجعيتها في مواصلة المقاومة هي الدين قبل القومية. ولا بد من أن تكتسب هذه الحركات زخماً كبيراً على اتساع الساحات العربية لو نجحت المناورات الأميركية/الإسرائيلية في تنحية عرفات، وإحلال حماس كقيادة للحركة الفلسطينية محله.

إن المعادلة الدقيقة التي تواجه الأنظمة العربية في مثل هذه الملابسات هي ألا يكون حرصها على عدم إغضاب واشنطن، وضمان استمرار انتمائها - كأنظمة حكم - إلى "النظام الدولي" الذي تتزعمه الولايات المتحدة، سبباً في زيادة الحركات الإسلامية المتطرفة اشتعالاً، وتعريض المنطقة برمتها لفوضى شاملة تهدد كيان هذه الأنظمة في الصميم. والجدير بالملاحظة أن تعاضم شأن المد الديني المتطرف لا بد من أن يعظم شأن العمليات الاستشهادية، لا أن يساهم بدور في احتوائها. ومن هذه الوجهة، قد تكون عملية 11 أيلول/سبتمبر 2001 نقطة بداية لحركات مماثلة على اتساع الكوكب تستغل كل ثغرة في النظام الدولي القائم لمصلحة العمليات الإرهابية، لا نقطة ختامية لهذه الحركات نتيجة تنبؤ إدارة بوش لخطورتها الفائقة على مصالح الولايات المتحدة وهيمنتها العالمية.

هكذا يتضح أن تنشيط العامل العربي، وتأكيد التضامن العربي، وتغليب المشترك على المختلف بشأنه في الصفوف العربية، هي التي تشكل العنصر الفاصل في إمكان تجاوز المأزق الراهن. إن الأطراف العربية لا تملك التنصل من مسؤولياتها حيال مستقبل المنطقة برمتها، وربما حيال صدقية طرح بوش أن الخيار هو بين الالتحاق بالموقف الأميركي وبين خدمة مخططات الإرهاب. إن طريقاً ثالثاً مطلوب. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>